

٤ - منذ عام ١٩٧٤ يجري صب مبلغ يتراوح بين ٣ - ٤ مليارات دولار سنويا في الكيان الصهيوني .

٥ - خلال السنوات الاربع الماضية تراوح العجز في الميزان التجاري للكيان الصهيوني بين ٣ - ٤ مليارات من الدولارات . اي ان استهلاك هذا الكيان يزيد عن انتاجه بهذا المبلغ . ولا يتوقع اي من الاقتصاديين الاسرائيليين الجديين ان يهبط العجز عن هذا الرقم .

٦ - تبين دراسة القطاعات الاقتصادية داخل الكيان الصهيوني ان القسم الاعظم من مشروعات هذه القطاعات لا يقوم على اسس اقتصادية ، في حالة تطبيق مقاييس اقتصادية بحتة على هذه المشروعات . وتستمر هذه المشروعات في البقاء بسبب صب المال الحكومي فيها باستمرار . وهذا المال يأتي اساسا من المصدر الخارجي .

هذه الوقائع تبين ان المشروع الصهيوني ليس مشروعا اقتصاديا . وليس لدينا شك في ان واضعي تصميمات هذا المشروع لم يكونوا غافلين عن هذه الوقائع . ان هذه الوقائع ، بالضبط ، هي التي تؤكد ، يوما وراء يوم ، ان اصحاب المشروع الصهيوني ، اي اولئك الذين يدفعون تكاليف صيانتة وبقائه ، مطمئنون الى عدم مجيء يوم يخرج فيه الكيان الصهيوني عن طاعتهم .

وبما ان الوقائع المذكورة آنفا قابلة للاكتشاف ، وبالتالي الى اثاره التساؤلات حول الاسباب الحقيقية الكامنة وراء اقامة المشروع الصهيوني ، ومن ثم الى البحث عن المبررات خارج فلسطين لا داخلها ، فقد جرى قطع الطريق على مثل هذا التفكير ، عن طريق ترويج مبررات مستقبلية ، اخذت شكل الحديث عن اطماع الصهيونية في السيطرة على المنطقة واستغلال ثرواتها وطاقاتها البشرية . وقد جرى اعطاء تلك المبررات المستقبلية عنوانا مثيرا هو « التوسع » . فاذا كان الكيان الصهيوني محتاجا للمساعدات الخارجية الضخمة فلانه لم يحقق كل مطامعه حتى الان . ولكنه متى استطاع ان يفرض الاستسلام على كل المنطقة العربية فانه سيصل الى مرحلة « الاستقلال » عن القوى التي تموله وتسلمه .

هذا « المنطق » يتجاهل ما يلي :

١ - حتى يستطيع الكيان الصهيوني الوصول الى السيطرة على الثروات الحقيقية في المنطقة يجب ان يسلك احدى طريقين : اما ان يصل الى وضع السيطرة على المنطقة قبل زوال السيطرة الاستعمارية عليها ، او بعد زوال هذه السيطرة . فاذا اراد ان يسيطر عليها قبل زوال السيطرة الاستعمارية فان عليه ان يعمل على ازالتها بنفسه . ومعنى هذا ان يقود حركة الكفاح ضد السيطرة الاستعمارية لكي يضمن وراثتها . وذلك في الوقت الذي يتعيش فيه